



أكد خلال ردوده على أسئلتهم أنها ستسهم في تعزيز الاستقرار السياسي

## الخضير لقراء «الأنباء»: مكرمة صاحب السمو بشأن ملف الجناسي ليست هينة ومقدرة وأثلجت صدور الكويتيين جميعاً

أكد النائب د. حمود الخضير أن المكرمة الأميرية السامية والإنسانية لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد ليست بغريبة على صاحب السمو وهو قائد العمل الإنساني صاحب القلب الكبير وأثلجت صدور جميع الكويتيين. وقال الخضير خلال ردوده على أسئلة القراء ضمن لقاء «الأنباء» الأسبوعي إن هذه المكرمة ستعكس إيجاباً على علاقة السلطتين من جهة التعاون وتعزيز العمل والإنجاز وأقرار العديد من القوانين التي تصب في صالح المواطن. مثمناً جهود النواب وعلى رأسهم رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم على جهوده الكبيرة التي بدأت منذ بداية الفصل التشريعي الحالي. وأعرب عن سعادته بهذه المكرمة التي ستكون نتاجها جيدة في جهة التعاون مع جميع الأقطاب والتيارات من أجل تعزيز الاستقرار السياسي في البلد والعمل من أجل المواطن الكويتي وإعطاء كل ذي حق حقه. وفيما يلي التفاصيل:

لقاء القراء للنشر: سامح عبد الحفيظ

## الصوت الواحد مكن الجميع من التمثيل داخل البرلمان ولكن هناك عدم عدالة في توزيع الدوائر

القاهرة أن يردوهم. ● د. حمود الخضير: هذا الموضوع صدر فيه حكم قضائي أن يسمحوا لهم وحتى لو ما صدر حكم نحن نتابع الأمر.

سعود البراك: نبارك لك العضوية وعسى الله يوفقك، بخصوص البديل الاستراتيجي، ما سبب تأخيرها؟

● د. حمود الخضير: هذا الموضوع غير معروض على المجلس في هذا الدور، ولكن كان في المجلس السابق في لجنة تنمية الموارد البشرية ولكن على كل حال ستأخذ ملاحظتك بعين الاعتبار.

على إبراهيم: ما الآلية التي ستبني من أجل عودة الجناسي لأصحابها؟

● د. حمود الخضير: موضوع الجناسي سعي فيه الجميع، كل أعضاء مجلس الأمة من رئيس المجلس وشخصيات خارج المجلس وكانت لنا زيارات لصاحب السمو الأمير، مرتان مع الرئيس مرزوق الغانم، وآخر زيارة حسم صاحب السمو الأمير هذا الأمر وقال سموه إنه سمح بهذا الأمر وفوض رئيسي السلطتين بدراسة الحالات المستحقة لعودة جناسيهم وبإذن الله كلهم مستحقون، وأتمنى أن يشمل

لنا اللجنة التشريعية والى الآن لم يخرج من اللجنة التشريعية ولكن هناك اتفاقاً عليه وستقره بإذن الله. وبالنسبة لاقتراح علاوة الأولاد أنا تقدمت به لزيادتها من 50 ديناراً إلى 75 ديناراً وإن شاء الله يعرض على المجلس والنواب همهم نفس همنا وبإذن الله يقر في الدور الحالي.

جابر المري: أنا من ضباط الصف المتقاعدين الذين تضرروا من القرار 495، والنائب المرادس تحدث مع رئيس الوزراء ولكن تم إبطال المجلس، نحن نريد حقوقنا من وقت تقاعدنا إلى الآن ونريد أن نعرف إلى أين وصل والضباط والصف من 1991 لحقوقهم بالقرار 2004 لحقوهم بالقرار.

● د. حمود الخضير: هذا القانون في اللجنة التشريعية ولم يتم البت فيه وبإذن الله سنعمل على إقراره لمساواة إخواننا ضباط الصف المتقاعدين وإلحاقهم بالقرار 495 على سنة 2008.

أحمد الدوسري: نريد أن تكلم لنا وزير التربية والتعليم العالي بخصوص الطلبة الكويتيين الذين يدرسون في الجامعات المصرية في كلية الحقوق



لضباط الصف العسكريين المتقاعدين الذين ظلوا بقرار 495/2008، واللجنة التشريعية وافقت وأحالته إلى لجنة الداخلية والدفاع للحكومة من أجل الإنجاز والوزير الذي ينجز لا يحاسب والوزير المقصر لا يد من محاسبته، وفي النهاية السلطتان هدفهما واحد وهو الإنجاز من أجل المصلحة العامة.

● د. حمود الخضير: نحن سنوافق عليه وفق ما ستقدمه

أبومحمد الرشيد: بالنسبة

سنستقدم باقتراح إلزام الحكومة بإصدار اللوائح التنفيذية للقوانين خلال فترة زمنية محددة

على إبراهيم: ما تقييمك للمرحلة السياسية المقبلة، هل ستكون هناك مرحلة انجاز خاصة بعد مكرمة صاحب السمو بخصوص ملف الجناسي؟

● د. حمود الخضير: مكرمة صاحب السمو ليست هينة أو بسيطة فهي مقدرة وأثلجت صدور الكويتيين جميعاً، ومن المؤكد أنه سيكون هناك انعكاس لهذا الأمر وتجلي ذلك في الجلسة السابقة بإقرار باكورة التشريعات وإصدار أول قانون في الفصل التشريعي الحالي وهو قانون الأحداث في المدولتين والداولة الأولى لزيادة رأسمال محافظة الدك الصناعي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأنا متفائل في المرحلة القادمة بالعمل والإنجاز وإصدار الكثير من التشريعات التي تصب في صالح المواطن والتفاهم والتهدئة، ولم الشمل وإنجاز القوانين أفضل من أي شيء آخر.

أبوسعود: هل التفاهم على التهدئة والإنجاز يعني عدم مساءلة الوزراء؟

● د. حمود الخضير: هذا الأمر غير صحيح بالمره لا سياسياً ولا اجتماعياً ولا دستورياً، فالمساءلة والمراقبة والمحاسبة موجودة كما هي،

متفائل في المرحلة القادمة بالعمل والإنجاز وإصدار الكثير من التشريعات التي تصب في صالح المواطن

رئيس الوزراء والوزراء غير محصنين عن المساءلة أو الرقابة أو المحاسبة

المقصود بعدم المحاسبة هو ألا يكون المجلس صدامياً مثل بعض المجالس السابقة

## تعديل قانون الانتخابات للحد من النقل غير القانوني للناخبين

الداخلية، كما ينشر في الجريدة الرسمية، وذلك في الفترة من أول أبريل إلى الخامس عشر منه.

مادة 10: لكل كويتي مقيم في الدائرة الانتخابية أن يطلب إدراج اسمه في جدول الانتخاب الخاص بها إذا كان قد أهمل إدراج اسمه بغير حق، كما أن لكل ناخب مدرج في جدول الانتخاب أن يطلب إدراج اسم من أهمل بغير حق أو حذف اسم من أدرج بغير حق كذلك.

وتقدم الطلبات إلى مقر اللجنة في الفترة من أول أبريل إلى العشرين منه، وتقيد بحسب تاريخ ورودها في دفتر خاص وتعطى إيصالات لمقدميها ويجوز لكل ناخب أن يطلع على هذا الدفتر.

مادة ثمانية: تلغى المواد (7 مكرراً، 8 مكرراً) من القانون رقم 35 لسنة 1962 المشار إليه.

مادة ثالثة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

يشترطها القانون لتولي الحقوق الانتخابية. ب- إضافة أسماء الذين بلغوا سن العشرين واستوفوا سائر الصفات التي يطلوبها القانون لتولي الحقوق الانتخابية ويؤشر أمام أسمائهم بوقف مباشرتهم حق الانتخاب إلى حين بلوغهم سن الحادية والعشرين.

ج- إضافة أسماء من أهملوا بغير حق في الجداول السابقة. د- حذف أسماء المتوفين.

هـ- حذف أسماء من فقدوا الصفات المطلوبة منذ آخر مراجعة أو من كانت أسمائهم أدرجت بغير حق.

و- حذف من نقلوا موطنهم من الدائرة وإضافة من نقلوا موطنهم إليها.

ولا يجوز إجراء أي تعديل في الجدول بعد صدور مرسوم دعوة الناخبين للانتخاب.

يعرض جدول الانتخابات لكل دائرة انتخابية، مدرجة فيه أسماء الناخبين بترتيب الحروف الهجائية، في مكان بارز بمخافر الشرطة والأماكن العامة الأخرى التي يحددها وزير

سأل أحد المتصلين النائب الخضير عن رأيه في نظام الصوت الواحد فأجابته بأنه جيد ولكن المشكلة تكمن في توزيع الدوائر الانتخابية وعدد الناخبين في كل دائرة وطريقة تسجيلهم في دوائرهم الانتخابية، وقال إنه تقدم باقتراح قانون في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة.

وأوضح أن الهدف من هذه التعديلات هو توسيع دائرة المشاركة الشعبية في الانتخابات من خلال ضمان تسجيل كل مواطن كويتي يحق له التصويت، وتحديث بيانات جداول الانتخابات بشكل تلقائي ومن دون تحميل المواطن عبء التسجيل عبر المختارية وغيرها من وزارات الدولة.

وأضاف الخضير أن هذه التعديلات تهدف كذلك إلى القضاء على أحد أهم سلبيات الانتخابات خلال السنوات الماضية وهي نقل الناخبين من دوائرهم إلى دوائر أخرى لا يقيمون فيها ما يعني أن هنالك تمثيلاً غير دقيق لناخبى الدائرة بسبب هذا النقل، فجاء التعديل ليحظر الانتقال غير القانوني بين الدوائر الانتخابية وبالتعبئة تقليل فرص الطعون في الكشوف الانتخابية ودقة جداول إدارة الانتخابات، وجاء في نص الاقتراح بقانون:

مادة أولى: يستبدل بنصوص المواد (4، 6، 7، 8، 9، 10) من القانون رقم (35) لسنة 1962 النصوص التالية:

مادة 4: على كل ناخب أن يتولى حقوقه الانتخابية بنفسه في الدائرة الانتخابية التي بها موطنه. وموطن الانتخاب هو المكان الذي يقيم فيه الشخص بصفة فعلية ودائمة حسبما هو مثبت لدى الهيئة العامة للمعلومات المدنية بتاريخ 28 فبراير من كل عام.

مادة 6: يكون بكل دائرة انتخابية جدول انتخاب دائم أو أكثر تحرره لجنة أو لجان مؤلفة من رئيس وعضوين بشكل سنوي وفقاً لما توفره الهيئة العامة للمعلومات المدنية بتاريخ 28 فبراير من كل عام، ويكون تقسيم اللجان وتاليها وتحديد مقرها بقرار من وزير الداخلية.

مادة 7: ترسل الهيئة العامة للمعلومات المدنية إلى إدارة الانتخابات بوزارة الداخلية في تاريخ 28 فبراير من كل عام كشوفاً بترتيب حروف الهجاء لكل منطقة على حدة بأسماء جميع المواطنين والمواطنات الذين تتوافر فيهم الصفات المطلوبة لتولي حقوقهم الانتخابية المنصوص عليها في القانون شاملة لقب كل منهم ومهنته وتاريخ ميلاده ورقم بطاقته المدنية ورقم شهادة الجنسية الخاصة به وتاريخ الحصول عليها ومحل وعنوان سكنه. وتحدث إدارة الانتخابات بوزارة الداخلية كشوفها وفقاً لما ورد في الكشوف المرسله من الهيئة العامة للمعلومات المدنية. يتم تحرير جداول الانتخاب أو تعديلها خلال شهر مارس من كل عام وفقاً لما هو وارد في الكشوف المرسله من الهيئة العامة للمعلومات المدنية، ويشمل التعديل السنوي:

أ- إضافة أسماء الذين أصبحوا حائزين الصفات التي



## سوات حمود

نظم أحد القراء ويدعى نواف العنزي قصيدة في مدح النائب د. حمود الخضير جاءت كالتالي:

يستاهل المدح من له بالمواقف وقار  
رأس على الطيب يقدر ما يشاور أحد

والله مال الكبار غير.. فعل الكبار  
اللي ليا من وقف بوقف، وغيره قعد

يا بن خضير الصبر طول وأنا رجل حار  
خاف من الناس لا تلمح بوجهي نكد

من غيرك اليا أنتخي يقدر يرد اعتبار  
الضايق اللي على أيامه ما عين أحد

حر ونسل قوم منهم بالملاقى حار  
بك يفتخر صاحب ويفخر عدوك بعد

ربك بني هاجر اليا شان وقتك ودار  
أفصر صبي بينهم فعله بكفي بلد

من شاف مقفالك كك.. رايح ترد نال  
وان جيت ضحكة حجاجك بشرت بالسعد

نمد بمنك وان مديتها باختصار  
كان مافيه احد قبلك.. من الناس مد

كبير قدر ونهابك.. بالمواقف كبار  
لكن ل بقعا ليا وقتت وقفه.. ولد

يالي نسولف عن الوقفات ليل ونهار  
ان ما نسوي سوات حمود ولا أبعد

# هناك اتفاق على إقرار زيادة علاوة الأَوْلاد من 50 إلى 75 ديناراً



د.حمود الخضير متوسلاً نائب رئيس التحرير الزميل عدنان الراشد وسكرتير تحرير الشؤون البرلمانية الزميل حسين الرمضان والزميلين ماضي الهاجري ويدر السهيل ومدير مكتب الخضير محمد العصفور (ماني الشمري)

**البديل الإستراتيجي غير معروض على المجلس الحالي ولكن سنسعى لإقراره بما يضمن حقوق العاملين**

**متفائل بإنجاز جميع المشاريع الإسكانية على أرض الواقع بالتعاون مع وزارة الإسكان**

وكل شيء، وفي السابق كان المؤذنون كلهم كويتيون، والآن يضعون شروطاً تعجيزية لذلك، وبالنسبة للوافدين فعددهم كبير جداً ونشكر الأخت صفاء الهاشم ما قصرت في هذا الأمر. ● د.حمود الخضير: بالنسبة لموضوع المؤذنين فسأنتقدم باقتراح برغبة في هذا الأمر وسنسعى فيه بإذن الله. وبخصوص الوافدين فهناك جلسة خاصة سوف تعقد قريباً لمعالجة الخلل في التركيبة السكانية ومحاربة تجار الإقامات، وسترى ما يسرك بإذن الله.

**نعمل وزملائي النواب على إعادة جميع الأسعار كما كانت عليها قبل الزيادة**

**السلطان التشريعية والتنفيذية هدفهما واحد وهو الإنجاز من أجل المصلحة العامة**

نواف الهاجري: الوالدة مطلقة وتأخذ معاشاً من الشؤون وذهبتنا قبل يومين لتسجيل بدل الإيجار للمطلقات رفضوا، والوالدة كبيرة السن فأرجو متابعة هذا الأمر. ● د.حمود الخضير: أبشر إن شاء الله سوف أتابع هذا الموضوع مع الوزير المختص لمعرفة أبعاده وسأنتقدم بسؤال برلماني وأتمنى أن تكون الإجابة واضحة. عبدالعزيز النفيسي: هناك كثير من المتقاعدين المسجد ويرغبون في أن يكونوا مؤذنين مقابل 100 أو 200 دينار وهو لا يريد شقة أو بيتاً، الآن يأتون بمؤذنين من الخارج ويعطونهم شققاً

موقفكم منها حال طرحها للنقاش أو التصويت؟ ● د.حمود الخضير: تحدثنا عن هذه الأمور وتحديث في مؤتمر صحافي وأكدنا عودة الأسعار كما هي، وإن شاء الله يكون فيها اتفاق مناسب من أجل صالح المواطن. عبيد العجمي: أعضاء المنطقة الخامسة نريكم تقدمون مشروع معاهد التطبيقية في المنطقة، فالوزير نايف الحجر عندما كان وزيراً وقع عقداً بإنشاء فروع للهيئة في الجبراء وتم افتتاحه هذا العام. ● د.حمود الخضير: نوعك الإقتراح وسنسعى لإقراره ويرى النور قريباً.

عن المعلمين وبإذن الله يرى النور قريباً. يوسف البطي: بخصوص العهد العالي للطاقة بالتطبيقي فهم يحرمون الأدبي من إكمال الدراسة واقتصروا على العلمي فهناك طلبة كثيرون بالأدبي الكويت لا تعترف بهم ويقبلوننا بالخارج. ● د.حمود الخضير: بإذن الله سأتابع هذا الأمر مع وزير التربية وأسأله عن أبعاده وأسبابه وإن كان هناك حل فسنوجهه بإذن الله، ولا نقبل بظلم طلبتنا الكويتيين ولا يمكن أن نحرّمهم من إكمال دراستهم. حسين محمد: قضايا زيادة البنزين والكهرباء والماء ما

القرار من يستحق الجنسية. وهذه اللجنة التي اختارها صاحب السمو لم يخترها إلا لأن سمومه يعرف تماماً أنها لن تسبب مشكلة بل ستنتهي المشكلة. أبوحمود: ما رأيك في نظام الصوت الواحد هل تؤيده أم ستوافق على التعديلات الموجودة في لجنة الداخلية والدفاع؟ ● د.حمود الخضير: نظام الصوت الواحد وخمس دوائر جيد، وهذا الأمر يعتمد على المرشح أو على التيار، والصوت الواحد مكن جميع الناس من التصويت والتفويض داخل البرلمان ولكن هناك عدم عدالة في توزيع الدوائر من حيث العدد وعدد الناخبين في كل دائرة.



## أبيات عوض الخضير

الممثل ناصر السريع سأل النائب د.حمود الخضير عما إذا كان يحفظ أبياتاً من قصيدة جده المرحوم النوخة الشاعر عوض الخضير وهل قرأ الكتيب، فأجابته النائب الخضير بقوله «حافظ القصيد كله» بإذن الله.

**هناك وافدون لا نستطيع الاستغناء عنهم كدولة ولكن نحن نتكلم عن العمالة الهامشية غير المنتجة**

محمد عبدالله: على ذكر التركيبة السكانية والجلسة الخاصة هل ستراعون مصلحة البلد على أن هناك نوعية معينة من الوافدين تحتاجهم البلد وما توجهم في هذا الأمر؟ ● د.حمود الخضير: هناك أناس لا تستطيع الاستغناء عنهم كدولة مثل الأطباء ولكن نحن نتكلم عن العمالة الهامشية، ولا يشمل المقيمين ككل، وسيكون كل تركيزنا على العمالة السائبة والمكلفة على البلد وغير المنتجة.

خالد محمد: بالنسبة لقضية الإسكان كان هناك توجه بتوزيع 12 ألف وحدة سكنية والتوزيع على المخططات لا زال موجوداً، فهل أنتم كنواب ستضعفون في اتجاه الإسراع في هذا الأمر؟ ● د.حمود الخضير: الحين قطعنا 5 و6 في خيطان سيكون فيهما توزيع بإذن الله وسنضغط على الحكومة في اتجاه تسريع الإنجاز في المشروعات السكنية.

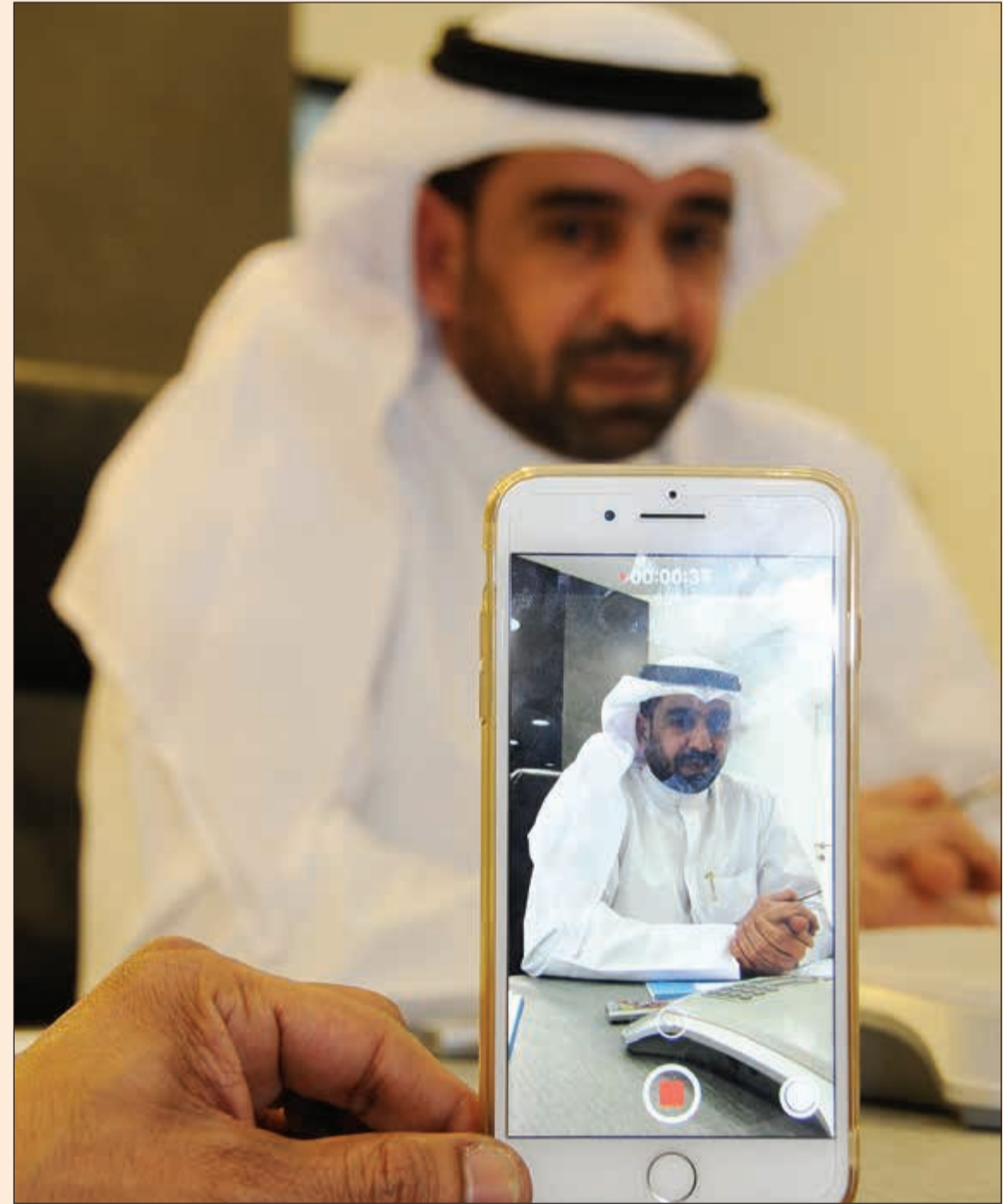
فايز الشمري: بالنسبة لجلسة البدون والجلسة الخاصة لمناقشة ملف غير محدد الجنسية؟ ● د.حمود الخضير: أوعدك بإنجاز وإنهاء هذا الملف ونحن وباقى النواب مهتمون بهذا الملف لأن البدون أبناء هذا البلد وضحو بارواحهم خدمة لهذا البلد وجميع قضاياهم ستكون محل احترام وسنقوم بإنهائهم بإذن الله.

محمد سعيد: بخصوص المكرمة الاميرية السامية من صاحب السمو بإرجاع الجناسي المسحوبة وبنارك لهم ولكن هناك جزئية مهمة أريد أن أسألك عنها وهي هل الآن رئيس الوزراء أصبح محصناً من المساءلة حتى في القضايا المهمة مثل تراجع الرياضة؟ وهل لا تستطيعون الآن استجوابه أو محاسبته؟ ● د.حمود الخضير: هذا الأمر غير صحيح إطلاقاً.

فريش الوزراء والوزراء محاسبون ومرقبون سياسياً وهم مسؤولون عن أعمالهم وأعمال وزاراتهم، والمجلس يمارس دوره بشكل طبيعي ولكن مع مد يد التعاون من أجل الإنجاز والعمل لإنجاز القوانين ومصصلحة البلد، ولكن المحاسبة موجودة ورد التحية يكون بالتعاون فقط، وهناك قانون الجنسية وسيقر بإذن الله وسأكون من الداعمين له.



## الخضير يطالب بزيادة علاوة الأَوْلاد



مادة ثالثة: تشمل العلاوة جميع الموظفين العاملين في القطاع الحكومي والخاص. مادة رابعة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون. ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي: لما كانت الدولة هي المسؤولة عن رعاية المواطنين وتوفير جميع سبل العيش الكريم لهم والاعتناء بالمواطن هو اللجنة الأولى لصالح المجتمع وتهذيبه ومعاونة رب الأسرة على رعاية الأَوْلاد وحسن تربيتهم

طالب أحد المتصلين من النائب د.حمود الخضير بالسعي لإقرار زيادة علاوة الأَوْلاد، فأجابته الخضير بأنه تقدم باقتراح بقانون في هذا الشأن، وسيسعى لإقراره المجلس الحالي، وفيما يلي نص الاقتراح بقانون: مادة أولى: تضاف قيمة 25 ديناراً زيادة على علاوة الأَوْلاد لتصبح 75 ديناراً بدلاً من 50 ديناراً بمقدار زيادة 50٪ على تلك العلاوة. مادة ثانية: تعدل جميع القوانين لتتواءم مع هذا التعديل.

محمد العجمي: تشرفت بالحديث معك لأول مرة، وأريد أن أحدثك معك عن موضوع الإسكان وخاصة نقل النعائم بخصوص البيوت المنخفضة التكاليف في الصليبية وتيماء فمتى ستسلم للإسكان، فهل تنتظرها وهل هناك مدة زمنية لتسليمها للرعاية السكنية؟ ● د.حمود الخضير: أنا متفائل بإنجاز هذه المشاريع بالتعاون مع وزارة الإسكان وسترون عن قريب الأراضي كلها ستكون على أرض الواقع، وبالنسبة لغرب هدية هي أرض نفطية ولم تسلمها وزارة النفط ولكن هناك مطالبات بتسليمها لمؤسسة الرعاية السكنية.

محمد إبراهيم: ماذا حدث على تقرير لجنة الداخلية والدفاع بخصوص استثناء أحد القياديين من قانون الخدمة المدنية؟ ● د.حمود الخضير: بخصوص هذا الأمر فهو معروف على جدول الأعمال ولم يعرض على الجلسة لكثرة البنود وهناك بنود تسبقه وتمت مناقشتها مثل قانون الأحداث.

مبارك الراجح: بالنسبة لكادر المعلمين سيتم التعديل عليه لصالح القياديين هل صحيح هذا الموضوع؟ ولماذا لا يتم التعديل عليه لصالح المعلم العادي وترقيته والمستوى الوظيفي ولا يشمل شرط الامتياز ولكن في كادر المعلمين به فقط شرط الخبرة فأرجو الاكتفاء بشرط الخبرة حتى لا تكون تحت رحمة مدير المدرسة حتى لا يكون هناك ظلم ومظلمة. ● د.حمود الخضير: أنا تقدمت في هذا الموضوع باقتراح برغبة لرفع الظلم